مستقبل اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية وآثارها المتوقعة على الاقتصاد المصري في ضوء التجارب العربية " دراسة مقارنة"

أحمد عيد إبراهيم محمد*

ملخص

لم تستغل مصر الاتفاقيات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية كما ينبغي سواء من خلال اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة "كويز" أو نظام التفضيل العمومي "GSP" فمازال هناك العديد من الفرص المحتملة وغير المستغلة في اتفاقيات التجارة بين مصر والولايات المتحدة، لذلك سعت مصر لعقد اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية تستهدف منها زيادة الفرص التصديرية للصادرات المصرية في السوق الأمريكي والوصول إلى أكبر عدد من المستهلكين، ومن الممكن تعظيم الفوائد التي تعود من هذا الاتفاق إذا لم يقتصر الأمر على تخفيض العوائق الجمركية السائدة، وهو الشيء الذي يمكن حدوثه في ظل النموذج النظري والتجارب العملية الناجحة لبعض الدول العربية التي أبرمت اتفاقيات تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن المفاوضات بين الجانب المصري والأمريكي تشهد تذبذبا بسبب قضايا سياسية، ولكن مع تجدد المطالبة باستئناف المفاوضات تتجدد النقاشات والتوقعات بخروج هذه الاتفاقية إلى النور أو فيما تحققه من نجاحات في المستقبل، لذلك يمكننا الحديث هنا عن بعض التوقعات فيما يتعلق بتأثير اتفاقية التجارة الحرة على الاقتصاد المصري.

كلمات مفتاحية: اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية.

* مدرس الاقتصاد والمالية العامة- كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ

The future of the free trade agreement between Egypt and the United States of America and its expected effects on the Egyptian economy in light of Arab experiences

Abstract

Egypt has not exploited the trade agreements with the United States properly, whether through (QIZ) or (GSP). There are still many potential and untapped opportunities in the trade agreements between Egypt and the United States, so Egypt sought to sign a Free trade agreement (FTA) with the United States of America, with the aim of increasing the export opportunities for Egyptian exports in the American market and reaching the largest number of consumers, and it is possible to maximize the benefits that accrue from this agreement if it is not limited to reducing the prevailing customs barriers, which is something that can happen under the theoretical model. and the successful practical experiences of some Arab countries that signed (FTA) with the USA, but the negotiations between the Egyptian and American sides fluctuate due to political issues, but with the renewed demand for the resumption of negotiations, discussions and expectations are renewed for this agreement to come to light or for its successes in the future, so we can Talking here about some expectations regarding the impact of the free trade agreement on the Egyptian economy.

1- الإطار العام للبحث:

1-1 مقدمة:

أصبحت اتفاقيات منطقة التجارة الحرة سمة بارزة في النظام التجاري العالمي الجديد كونها أكثر الطرق سهولة وسرعة مقارنة بالمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وقد سعت مصر لعقد اتفاقيات تجارة حرة تستهدف الانفتاح على الأسواق المستهدفة للصادرات المصرية والوصول إلى أكبر حجم من المستهلكين، حيث تم إبرام اتفاق التجارة الحرة العربية الكبير(جافتا) و اتفاق الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي، واتفاق التجارة الحرة بين مصر وتركيا، واتفاق السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) واتفاقية أغادير (مصر، الأردن، المغرب، تونس) واتفاق التجارة الحرة بين مصر ورابطة التجارة الحرة الأوروبية (افتا) واتفاق التجارة الحرة بين مصر والسوق المشتركة الجنوبية(الميركسور) إلى جانب اتفاقيه المناطق الصناعية المؤهلة(كويز)، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أعلنت في مايو 2003عن رغبتها في تأسيس منطقة للتجارة الحرة مع دول الشرق الأوسط تشمل 20دولة يشار إليهم بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولقد اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية منهج جديد في إبرام اتفاقياتها مع دول المنطقة وهو "من أسفل إلى أعلى Bottom-Up Approach " حيث تجرى مفاوضات للتوصل لاتفاقية تجارية ثنائية شاملة مع دول المنطقة كل على حدة ليتم حصرها في النهاية في اتفاقية واحدة تضم الولايات المتحدة ودول المنطقة ككل، ومن شأن اتفاق التجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية إذا ما تم توقيعه أن يزيد من قدرة المنتجات المصرية على دخول السوق الأمريكي الأكبر حجماً وهو ما يعزز من صادراتها.

وإذا ما نظرنا إلى تجربة الكويز التي تستفيد من اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل وهى الاتفاقية التجارية التفضيلية الوحيدة بين مصر

وأمريكا بمشاركة إسرائيل كطرف ثالث من خلال استيراد مكون إسرائيلي يدخل في المنتجات المصرية كمستلزم إنتاج بنسبة 10.5% كشرط الدخول للسوق الأمريكية نجد أن نحو45% من الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة تمر أساساً من خلال الكويز والنسبة المتبقة من الصادرات الأخرى تمر عبر وسائل بديلة، لذلك تتمتع اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية بأهمية كبيرة فالصادرات المصرية –باستثناء المنسوجات والملابس– تواجه منافسة كبيرة عند دخولها للسوق الأمريكي الأمريكي, تلك المنافسة ناتجة عن التكلفة المنخفضة التي تتمتع بها المنتجات القادمة من الدول النامية وكذلك منتجات الدول التي ترتبط بمعاملة تفضيلية مع الولايات المتحدة, وبالتالي تمثل اتفاقية التجارة الحرة إذا ما تم توقيعها مع الولايات المتحدة الأمريكية أحد الحلول لزيادة الصادرات المصرية عن طريق إزالة القيود والحصص والتعريفة.

وعلى الرغم من أهمية عقد اتفاق للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة إلا أن الموقف الأمريكي ينتابه الغموض حيث ظلت اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة لسنوات طويلة وقبل حتى "الكويز" موضع مساومه وكانت أمريكا تتلاعب بهذا الاتفاق لكسب مزيد من السيطرة الأمريكية السياسية على الشؤن المصرية من خلال وضع شروط بعينها كشرط لعقد الاتفاق في ظل رفض مصري لأى تدخل خارجي، الأمر الذى أوقف الحديث عن تلك الاتفاقية لعدة مرات.

ومن وقت لآخر وكلما شهدت العلاقات الأمريكية المصرية تحسنا ملحوظا يراود مجتمع الأعمال الحلم بعقد اتفاقية تجارة حرة مع أمريكا، فالبعض منهم يرونه فرصة جيدة لتصدير منتجات صناعية وزراعية مصرية عديدة إلى تلك السوق، كذلك فإن التصدير إلى أمريكا يفتح الباب لتنمية قدرات الشركات الصناعية

المصرية وتأهيلها للتصدير إلى جميع دول العالم، كذلك فإنه يساهم في جذب استثمارات عالمية كبرى إلى مصر لتتخذ منها مركزا للتصدير إلى السوق الأمريكية دون رسوم جمركية، هذا الحلم الذى راود مجتمع الأعمال مع الحكومة المصرية، دفعهم إلى الدخول بجدية في مفاوضات لعقد اتفاق تجارة حرة مع أمريكا، إلا أن تلك المفاوضات تم تجميدها عام 2006 بسبب قضايا سياسية، ولكن مع تجدد المطالبة باستئناف المفاوضات لعقد اتفاقية تجارة حرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية تتجدد النقاشات والجدل الواسع حول مكاسب وخسائر اتفاق التجارة الحرة بين البلدين، وفى رأى البعض فإن الوصول إلى اتفاق تجارة حرة مع الولايات المتحدة سيغير خارطة الاستثمار، وسيشكل نقلة نوعية كبيرة للاقتصاد المصري وسيساهم في زيادة الصادرات بشكل غير مسبوق، وفى رأى البعض الآخر، فإن عقد مثل هذا الاتفاق سيؤثر سلبًا على هيكل الميزان التجاري المصري، وسيؤدى إلى دخول كثير من المنتجات الأمريكية دون جمارك، وهو ما لا تستطيع الصناعة المصرية منافسته في الوقت الحالي، وفي هذا الإطار يحاول هذا البحث التعرف على فرص اقامة منطقة للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية والفوائد التي من المتوقع أن تعود على مصر إذا ما أمكن تخفيض عوائق التجارة الخارجية جنباً إلى جنب مع تخفيض كبير في العوائق غير الجمركية السائدة والتكاليف الناتجة عن الإجراءات الروتينية وأيضا من خلال تعظيم المنافع الناتجة عنها علي طريق الانفتاح علي العالم الخارجي والاستفادة من تحرير السوق الأمريكي أمام الصادرات المصرية. كما يتناول هذا البحث بالتحليل الجهود المبذولة لتحسين منظومة التجارة الخارجية وإزالة القيود التي تعترضها، والمنهجية التي انتهجتها سياسة التجارة الخارجية نحو الانفتاح على العالم وتوسيع الأسواق أمام الصادرات المصرية باعتبارها الطريق الأمثل لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة.

1-2 المشكلة البحثية:

تتمثل مشكلة البحث في مجموعة التحديات التي تواجه الصادرات المصرية في السوق الأمريكي والآثار السلبية لبعض التحولات السياسية والاقتصادية والمنافسة العالمية خاصة مع إنشاء منظمة التجارة العالمية وسعيها نحو تحرير التجارة الدولية بصفة عامة وإلغاء نظام الحصص مما يزيد من المنافسة في السوق الأمريكي بسبب التكلفة المنخفضة التي تتمتع بها منتجات بعض الدول النامية وكذلك منتجات الدول التي ترتبط بمعاملة تفضيلية مع الولايات المتحدة، لذلك كان لابد من البحث عن حلول لتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية في ضوء التجارب العالمية وحافز قوي للبحث عن فرص جديدة، وعليه تتمثل المشكلة الرئيسة للبحث في الإجابة على التساؤل حول الدور الذي يمكن أن تلعبه الاتفاقية المقترحة للتجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة وفي هذا الاطار يمكن طرح عدد من التساؤلات:

- ما هو هيكل التجارة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ؟

-ماهي الفرص التصديرية المحتملة في اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة ؟

-ماهي الآثار للتجارب المشابهة للدول العربية التي وقعت اتفاقيات تجارة حرة مع الولايات المتحدة؟

- ماهو مستقبل اتفاقية الكويز وما هي الاجراءات والآليات المقترحة لاستغلال الفرص الكامنة وغير المستغلة ؟

- هل تؤدي هذه الاتفاقية الى تعظيم الاستفادة من المكاسب الاقتصادية للاتفاقيات الأخرى أم تتناقض معها؟

– هل الدوافع الحقيقية وراء إقامة منطقة التجارة الحرة ترجع الى أسباب سياسية في المقام الأول؟ واذا صدق هذا التصور هل تكفي المبررات السياسية لتفعيل منطقة التجارة الحرة المصرية – الأمريكية أم أن الأمر يستلزم توافر دوافع اقتصادية في ذات الوقت؟

1-3 فرضية البحث:

تتمثل فرضية البحث في أن "**توقيع مصر لاتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة يؤدي استغلال الفرص الكامنة وغير المستغلة في اتفاقية الكويز و إلى خلق مزيد من الفرص التصديرية**"

1-4 أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية ودقة إشكالية هذا البحث والتي تتمثل في بيان عدم استغلال مصر الاتفاقيات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية كما ينبغي وتوضيح العديد من الفرص الكامنة وغير المستغلة، بالإضافة إلى بيان أثر انعكاس التحديات والمنافسة والتغيرات في الخريطة التجارية العالمية.

كما تتمثل أهمية البحث في كيفية الاستفادة من انضمام مصر لاتفاقية تجارة حرة مع أهم شركائها التجاريين على مستوى الدول وهي الولايات المتحدة الأمريكية لما يترتب عليه من تعظيم الاستفادة من النفاذ الحر للأسواق والحد من تحول التجارة وتوليد قيمة مضافة بدلاً من الاكتفاء بتخفيض عوائق التجارة الخارجية، وضرورة اتخاذ خطوات جادة نحو الاستفادة من التجارب الدولية مما ينعكس على الاقتصاد القومي المصري.

ومن هنا جاء الدافع وراء إعداد هذا البحث لإبراز أهمية اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية والدور الكبير الذي يمكن أن تساهم به في الاقتصاد

المصري، وما يستتبع ذلك من إجراءات يجب اتخاذها لكي تضمن الاستمرار في المنافسة واقتناص الفرص المتاحة.

1-5 الهدف من البحث:

يهدف هذا البحث إلي :

- تقييم الوضع الحالي للتجارة الخارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية
- تقييم النتائج والآثار المترتبة على اتفاقيات التجارة الحرة للدول العربية مع الولايات المتحدة
- التعرف علي الآثار المحتملة لاتفاقية التجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة
- التعرف على الاجراءات المقترحة والتي يجب اتخاذها لخلق مزيد من الفرص التصديرية

1-6 منهجية البحث:

استخدم الباحث المنهج الاستقرائي لاستقراء العلاقات والاتجاهات ودراسة وتحليل الجوانب الاقتصادية لاتفاقية التجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة وكذلك العلاقات المتشابكة, والتعرف علي الآثار المحتملة لاستغلال الفرص الكامنة وغير المستغلة. حيث يتم في البداية ملاحظة وتحديد المشكلة (وهي عدم استغلال مصر الاتفاقيات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية كما ينبغي وتوضيح العديد من الفرص الكامنة وغير المستغلة) ثم تجميع البيانات حول المؤشرات المختلفة المتعلقة بمتغيرات إشكالية الدراسة (حيث تم تجميع بيانات حول احصائيات التجارة الخارجية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية وكذلك حجم الاستثمار وغيره من المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالإشكالية) ثم تحليل البيانات وتصنيفها إلى

مجموعات مختلفة لخدمة أهداف الدراسة, كما تم وضع الفرضية المتعلقة بالظاهرة واختبارها من خلال أساليب التحليل والقياس المقارن بواسطة منهج دراسة الحالة.

وبما أن هناك عدد من التجارب العربية لاتفاقيات تجارة حرة وقعت مع الولايات المتحدة لذا فسوف يأتي استخدام منهج دراسة الحالة نظراً لاعتماده علي أسلوب المقارنة كأحد أكثر الأساليب استخداماً في ضوء هذا المنهج وهو ما يتيح للباحث دراسة التجارب العربية لبعض الدول كحالة مقارنة ينبغي الاستفادة منها ومقارنتها بالنتائج التي تحدث في الحالة المصرية من ناحية، ومقارنة النتائج قبل وبعد تنفيذ مصر لاتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى.

1-7 الدراسات السابقة:

المسار الذي اتخذته الدراسة الحالية لعرض الدراسات السابقة هو عرض زمني للدراسات المتخصصة التي تناولت الاتفاقيات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية من وتجارب الدول في اقامة مناطق تجارة مع الولايات المتحدة وأثرها على هيكل التجارة الخارجية سواء في صورة تقارير أو دراسات متخصصة، ولقد تعددت الدراسات في هذا السياق على النحو الآتي:

1-7-1 الدراسات العربية السابقة:

- **دراسة (أحمد عيد إبراهيم،2008)**بعنوان "**الآثار المتوقعة للمناطق الصناعية المؤهلة (كويز) على الصادرات المصرية**" تناولت الدراسة اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (كويز) وأثرها على الصادرات المصرية والكيفية التي يمكن من خلالها تعظيم المنافع الناتجة عنها والآثار السلبية التي يمكن أن تصاحب تطبيق مثل هذا النوع من الاتفاقيات، وتجربة الكويز الأردنية وأوجه الشبه والاختلاف بين التجربتين. وقد توصلت الدراسة إلى أنه للحفاظ على تجربة ناجحة في ظل الكويز المصري لابد من تعزيز الروابط الاقتصادية بين الصناعات مما يولد قطاعات صناعية على

قدر كبير من الكفاءة. وأهمية العمل على خلق بيئة أعمال جيدة للتعاون داخل المناطق الصناعية المؤهلة , وأن الكويز وإن احتوت على عناصر جيدة للنجاح والنمو تظهر جلياً من خلال زيادة الصادرات إلا أن استمرار هذا النجاح واستهداف التنمية المستدامة يتطلب التأكيد على عنصران هامان هما نقل التكنولوجيا وخلق المزيد من الروابط الخلفية لصناعات المناطق المؤهلة وإذا ما تحقق ذلك فسوف تكون النتائج في المدى الطويل مرضية بشكل كبير.

- **دراسة (سميحة فوزي، ندى مسعود ،2003)** بعنوان " **مستقبل الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة في ظل القواعد الجديدة للتجارة العالمية**" تناولت الدراسة إلغاء نظام الحصص الكمية عام 2005 وانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، وظهور أدوات جديدة للحماية، وتنامي التجارة البينية داخل التكتلات الإقليمية وسيطرة الشبكات السلعية العالمية على إنتاج وتجارة بعض السلع وتوصلت الدراسة إلى أن هذه التغيرات وإن كانت تعكس في مجملها درجة أعلى من التحرير في التجارة ومن ثم تتيح فرصاً أوسع للتصدير، إلا أنها تفرض في الوقت ذاته تحديات كبيرة أمام هذه الصادرات. وأن الآثار المتوقعة لهذه التغيرات على مستقبل صادرات مصر من المنسوجات والملابس تتوقف على بديلين محتملين: الأول أن تظل الأوضاع الداخلية على ما هي عليه، والثاني هو اتخاذ إصلاحات ضرورية تضمن التكيف مع هذه التغيرات وتعظم الاستفادة منها، وقد أوضحت الدراسة أنه إذا ما ظلت الأوضاع الداخلية على ما هي عليه ستعجز الصادرات المصرية عن الاستفادة من تحرير التجارة ومواجهة المنافسة واستيفاء شروط النفاذ للأسواق بل من المتوقع أن ينتهي الأمر إلى تراجع نسبة الصادرات المصرية في أسواقها الرئيسية وعليه يصبح البديل الثاني أمراً حتمياً، وأن زيادة نصيب الصادرات

المصرية من السوق العالمية في المستقبل هو رهن بثلاثة أمور، وهي: إيجاد حافز للمنتجين على التصدير، ورفع القدرة التنافسية للمنتجات المصرية، وأخيراً الالتزام بالمواصفات والمعايير الدولية لضمان نفاذ تلك المنتجات إلى الأسواق الخارجية.

- **دراسة (هناء خير الدين، سميحة فوزي، ليلى الخواجة ،1999)** بعنوان **"اتفاقية التجارة الحرة المصرية-التركية: ما هي المكاسب المتوقعة؟** " تناولت الدراسة برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات تحرير التجارة التي تنتهجها مصر وتركيا، وسعى الدولتين الى تحرير تجارتهما الإقليمية وتدعيم موازين قوتهما في الشرق الأوسط، وذلك من خلال التفاوض بشأن إقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين. وقد توصلت الدراسة الى أن المشروع المقترح في صياغته ومع ضيق نطاقه وامتداد الأفق الزمني لتطبيقه لن يحفز الصادرات المصرية الى تركيا بشكل ملموس في الأجل الطويل. كما أن التعاون الإقليمي بين البلدين يحمل في طياته احتمالات لتحقيق مصر مكاسب ديناميكية متعلقة بالنمو والاستثمار في الأمد الطويل. إلا أن المشروع المقترح لا يتسع ليشمل مجالات تتمتع فيها مصر بميزة نسبية (مثل خدمات السياحة والمقاولات) ولا يعمل على حفز الاستثمارات وعلى تشجيع لإقامة مشروعات مشتركة بين البلدين. غير أنه من المتوقع أن تحقق مصر مكاسب سياسية من توقيع الاتفاقية بالإضافة الى تعزيز مكانتها الإقليمية وتوثيق علاقتها مع القوى العظمى.

2-7-1 الدراسات الأجنبية السابقة:

- **دراسة (Ahmed Galal & Robert Lawrence،2003)** بعنوان

Egypt-US and Morocco-US Free Trade Agreements

تناولت الدراسة اتفاقيات التجارة الحرة المقترحة بين مصر والولايات المتحدة وبين المغرب والولايات المتحدة وتقدير للفوائد المحتملة للأطراف المعنية، وتوصلت

الدراسة إلى أن اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة تصب في مصلحة الطرفين أما بالنسبة للمغرب فإن صافي المكاسب الاقتصادية المتوقعة من اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة ليست إيجابية.

- دراسة (Miria Pigato and Ahmed Ghoneim ،2006) بعنوان

EGYPT AFTER THE END OF THE MULTI-FIBER AGREEMENT: A COMPARATIVE REGIONAL ANALYSIS

تناولت الدراسة تقييم الآثار الأولية لإنهاء العمل باتفاقية الألياف المتعددة على المنسوجات والملابس في4 بلدان مصر، والأردن، والمغرب، وتونس مع التركيز على مصر، وقد توصلت الدراسة الى أن انتهاء العمل بهذه الاتفاقية له آثار متفاوتة على قطاعات المنسوجات والملابس الجاهزة في البلدان الأربعة. وأكدت على أهمية تحسين تنافسية ونمو الصادرات من خلال تنويع أسواق التصدير، والحد من تكاليف المدخلات المستخدمة، والتخفيف من صرامة قواعد المنشأ، وتحسين آليات التجارة والسعي إلى تعميق الاندماج على المستويين الإقليمي والدولي. وبالنسبة لمصر توصلت الدراسة إلى ضرورة إعادة هيكلة الصناعة، وتطوير برنامج دعم الصادرات، والاهتمام بالتدريب والتعليم في مجال صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة، وتشجيع إنتاج أصناف مختلفة من القطن، وتحسين خدمات الموانئ.

- دراسة (Amal Refaat،2006) بعنوان

ASSESSING THE IMPACT OF THE QIZ PROTOCOL ON EGYPT'S TEXTILE AND CLOTHING INDUSTRY

تناولت الدراسة بالتحليل تأثير برتوكول المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) على صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة في مصر، وقدمت بعض المقترحات التي يمكن أن تساعد على تعظيم الاستفادة منه. واستنادا إلى مسح أجري خصيصا

لهذه الدراسة وبعض المقابلات مع الشركات التي تعمل في إطار هذا البرتوكول توصلت الدراسة إلى أن "الكويز" حقق أهدافه قصيرة الأجل والمتمثلة في تجنب تراجع نصيب مصر في السوق الأمريكي في أعقاب انتهاء العمل بنظام الحصص الكمية كما ساعد على زيادة فرص التشغيل والاستثمار في العديد من الشركات المصدرة، ولتعظيم الاستفادة منه أكدت الدراسة على أهمية زيادة الاستثمار وتحسين القدرة التنافسية للشركات المحلية والحاجة إلى تنمية الروابط التعاقدية بين الشركات الكبيرة والصغيرة وإقامة شراكات طويلة الأجل بين المستثمرين المحليين والأجانب.

1-8 الفجوة البحثية والتعليق على الدراسات السابقة:

جاء تحليل الفجوة البحثية بمثابة الأداة التي تساعد الباحث على مقارنة النتائج التي توصلت إليها البحوث السابقة التي بحثت في اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة مع النتائج المتوقع التوصل إليها في البحث الحالي.

وقد قام الباحث بتحديد الفجوة البحثية من خلال استعراض البحوث والدراسات السابقة التي تناولت اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة والتي تبين منها أن مصر تعاني من عجز تجاري مزمن خلال أغلب هذه الاتفاقيات الأمر الذي يؤكد أهمية هذا البحث وأهمية الطرح الذي يتناوله حول اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة ويسعى الباحث من خلال هذه الدراسة الحالية إلى توضيح التجارب العربية المشابهة السابقة والتي تم دراستها للاستفادة منها ومقارنتها بالنتائج التي تحدث في الحالة المصرية وتطبيق تلك النتائج على مقترح مشروع اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة لتحديد الأثار المتوقعة وتعظيم الاستفادة منها لخلق فرص تصديرية والتغلب على التغيرات في الخريطة التجارية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد المصري هو ما نسعى إلى توضيحه في ذلك البحث من

وجهة نظر الباحث و وبذلك يكون قد توصل الباحث إلى ما يمكن أن يتوصل إليه بحثه من نتائج تسد هذه الفجوة.

1-9 الخطة البحثية:

تشمل الخطة البحثية العناصر التالية بالإضافة للملخص:

- الإطار العام للبحث: المقدمة، المشكلة البحثية، الفرضية، الهدف من البحث، أهمية ومنهجية البحث والدراسات السابقة والخطة البحثية.

- الاطار التطبيقي للبحث: اتفاقيات منطقة التجارة الحرة، هيكل ونمط التجارة الخارجية التجارة الخارجية لمصر والولايات المتحدة الأمريكية، تقييم التجارب العربية، تطور العلاقات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية بين مصر والولايات المتحدة، بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة (كويز) ، مستقبل اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة والآثار المتوقعة على الاقتصاد المصري.

- النتائج والتوصيات

2- اتفاقيات منطقة التجارة الحرة:

تعتبر اتفاقيات التجارة الحرة أحد صور التكتلات الاقتصادية أو ما يعرف بالتكامل الاقتصادي الذي هو سمة من سمات التنمية الاقتصادية والتطلع للوحدة الاقتصادية، وقد برز مصطلح التكامل الاقتصادي في العالم خلال النصف الثاني من القرن الماضي نتيجة لرغبة العديد من الدول في الانضمام إلي تجمعات إقليمية لتحقيق أهداف متعددة قد تكون اقتصادية أو سياسية أو أمنية، ويعتبر الاقتصادي الأمريكي "جاكوب فاينر" أول من وضع أساس فكرة التكامل الاقتصادي، وقد أخذت الدعوى للتكامل الاقتصادي تتوسع وتزداد أهميتها في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، وازداد عدد الدول التي تعتمد على سياسة التكامل

الاقتصادي في العالم سواء كانت دول متقدمة او نامية. وتوضح أدبيات التجارة الدولية أن منطقة التجارة الحرة Free Trade Area (FTA) تتشكل عندما يتفق عدد من الدول على إسقاط التعريفة الجمركية فيما بينهم مع احتفاظهم بها تجاه العالم الخارجي، ونظراً لاختلاف التعريفة الجمركية من دولة لأخرى تجاه العالم الخارجي فإن دول منطقة التجارة الحرة تتبع "قواعد المنشأ"، حيث تمنع هذه القواعد استيراد السلع إلى داخل المنطقة من قبل الدولة العضو بمنطقة التجارة الحرة ذات التعريفة الأقل ثم إعادة تصديرها لدولة ذات تعريفة جمركية أعلى.

وعلى إثر دخول اتفاقيات جولة أوروجواي حيز التنفيذ وعدم قيام بعض الدول الرأسمالية بإلغاء القيود الجمركية أو تخفيضها انتشرت اتفاقيات التجارة الحرة بشكل غير مسبوق وبلغ عدد اتفاقيات التجارة الحرة سواء الثنائية أو متعددة الأطراف وفقا لأحدث بيان صادر من منظمة التجارة العالمية 306 اتفاقية منها 26 اتفاقية قبل جولة أوروجواي و280 اتفاقية بعد جولة اوروجواي.

وبالنسبة لاتفاقيات التجارة الحرة التي وقعتها الولايات المتحدة فقد بلغت 14 اتفاقية منها فقط اتفاقية واحدة قبل جولة أوروجواي مع إسرائيل وباقي الاتفاقيات مع كل من (كوريا الجنوبية، الأردن، شيلي، سنغافورة، استراليا، المغرب، البحرين، عمان، بيرو، كولومبيا، بنما، كندا، المكسيك، جمهورية الدومنيكان ووسط أمريكا).

وبالنسبة لاتفاقيات التجارة الحرة التي وقعتها جمهورية مصر العربية فهي اتفاقية التجارة الحرة بين مصر ورابطة التجارة الحرة الأوروبية (إفتا)، واتفاقية التجارة الحرة بين مع تركيا، واتفاقية التجارة الحرة بين مصر والسوق المشتركة الجنوبية (ميركوسور) والتي تتيح امتيازات تفضيلية للصادرات المصرية لدخول أسواق أمريكا اللاتينية، واتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية (AFCFTA) و اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمي وايرلندا الشمالية، واتفاقية أغادير

للتجارة الحرة، بالإضافة إلى اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (GAFTA) التي تم التصديق عليها من قبل 22 دولة عربية وتنص على الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية بين هذه الدول وغيرها من الرسوم والتعريفات، والتغلب على جميع الحواجز غير الجمركية مثل الحواجز الإدارية والنقدية والمالية والفنية[1]. وتعكس اتفاقيات التجارة الحرة التي انضمت إليها جمهورية مصر العربية استحواذ التجارة مع دول الاتفاقيات التجارية على النصيب الأكبر من التجارة المصرية سواء في إطار الاتفاقيات التجارية أو خارج إطارها مع ارتفاع درجة تركز الصادرات المصرية مع دول الاتفاقيات عنها في جانب الواردات، ويمكن حصر أهم ملامح العلاقات التجارية بين مصر والدول الأعضاء في اتفاقيات التجارة الحرة كالتالي:

– يستحوذ التبادل التجاري بين مصر ودول هذه الاتفاقيات على قرابة 60٪ من إجمالي التبادل التجاري لمصر مع العالم وفقا لبيانات مركز التجارة العالمي[2].

– تمثل الصادرات السلعية إلى الدول أعضاء هذه الاتفاقيات النصيب الأكبر من الصادرات المصرية بنسبة 73% من إجمالي الصادرات المصرية للعالم.

– استحواذ الدول أعضاء هذه الاتفاقيات على النصيب الأكبر من إجمالي الصادرات السلعية المصرية في أغلب "المجموعات السلعية" بنصيب يتراوح بين 70–100% من إجمالي الصادرات بكل المجموعات السلعية، فيما عدا كل من مجموعتي البترول والمنتجات البترولية؛ فضلا عن المنسوجات والملابس الجاهزة، وتستحوذ الولايات المتحدة على النصيب الأكبر من الصادرات المصرية من هذه المجموعة في إطار بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة (كويز).

[1] وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، التقرير الخاص بتقييم الاتفاقيات التجارية التفضيلية المنضمة إليها جمهورية مصر العربية، وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم1312 لسنة 2020

[2] Trademap.org

– انخفاض نصيب دول هذه الاتفاقيات في توفير الواردات المصرية مقارنة بدورها في استيعاب الصادرات السلعية المصرية حيث تشارك دول هذه الاتفاقيات في توفير قرابة50٪من إجمالي الواردات المصرية، ويتفاوت نصيب هذه الدول في توفير الواردات المصرية تبعا للمجموعات السلعية المختلفة فبينما تستحوذ هذه الدول على نحو84٪من إجمالي الواردات من البترول والمنتجات البترولية، لا يتجاوز نصيبها28%و20%و25%من إجمالي واردات مصر بكل من مجموعات السلع الزراعية، والجلود ومشتقاتها، والمنسوجات والملابس الجاهزة على التوالي

– تعاني مصر من عجز تجاري خلال أغلب هذه الاتفاقيات فيما عدا اتفاقيتي منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى وأغادير، الأمر الذي يؤكد أهمية هذا البحث وأهمية البحث عن فرص التصدير المحتملة في اطار اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة وطرح السبل لتعظيم الاستفادة منها لتشجيع الصادرات وتطويرها.

وبناء عليه تعكس الأرقام سيطرة الدول أعضاء اتفاقيات التجارة الحرة على النصيب الأكبر من التجارة المصرية ويرجع ذلك لتعدد هذه الاتفاقيات المنضمة إليها مصر من جهة، ولاهتمام مصر بتوقيع اتفاقيات تجارة حرة مع أهم شركائها التجاريين من جهة أخرى.

3- هيكل ونمط التجارة الخارجية التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية

بلغ حجم التجارة الخارجية لمصر خلال السنة المالية 2019/٢٠٢٠ نحو ٨٩,٢ مليار دولار حيث بلغت حصيلة الصادرات البترولية نحو ٨,٥ مليار دولار خلال السنة المالية 19/٢٠٢٠وفي المقابل بلغت المدفوعات عن الواردات البترولية نحو ٨,٩ مليار دولار خلال نفس الفترة، وسجل الميزان التجاري غير البترولي نحو ٣٦ مليار دولار حيث سجلت الصادرات السلعية غير البترولية نحو ١٧,٩ مليار

دولار مقابل مدفوعات عن الواردات السلعية غير البترولية بنحو ٥٣,٩ مليار دولار[3]

وفيما يتعلق بالتوزيع السلعي لحصيلة الصادرات نلاحظ الآتي:

– بلغت الصادرات السلعية البترولية ٣٢,٢% من إجمالي الصادرات (البترول الخام ٣٨,٣% من إجمالي الصادرات البترولية بنحو ٣,٢ مليار دولار، المنتجات البترولية التي تشمل تموين السفن والطائرات بالوقود 53,٣% من إجمالي الصادرات البترولية بنحو ٤,٥ مليار دولار ، الغاز الطبيعى ٨,٤% من إجمالي الصادرات البترولية بنحو ٧١٧,٧ مليون دولار .[4]

– بلغت الصادرات السلعية غير البترولية ٦٧,٨% من إجمالي الصادرات (نصيب مجموعة السلع نصف المصنعة ٤٣,٣% بنحو ٥,٢ مليار دولار ، ومجموعة المواد الخام ١٢,٩% بنحو ٢,٧ مليار دولار، بينما مجموعة السلع تامة الصنع بلغت نحو ٩,٨ مليار دولار خلال سنة العرض.

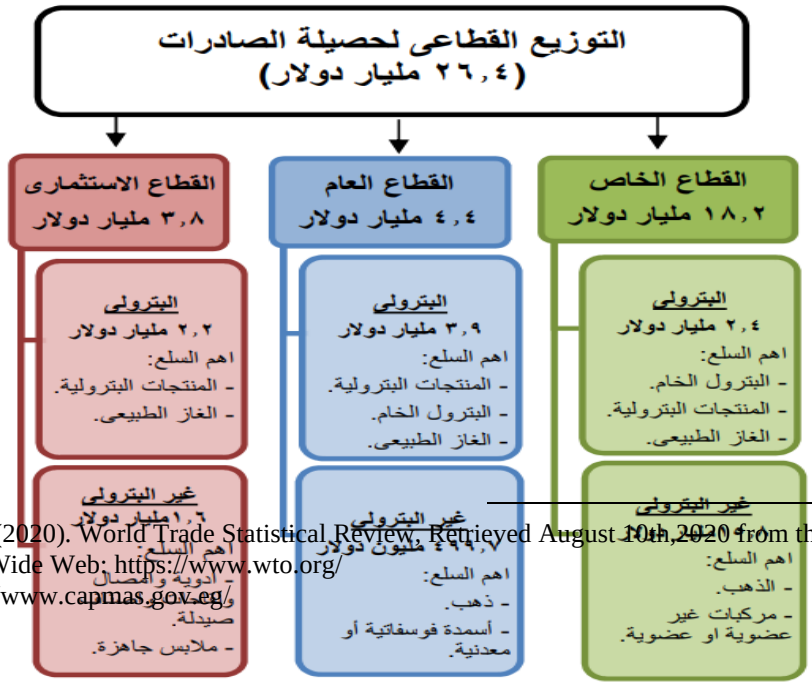

[3] WTO (2020). World Trade Statistical Review, Retrieved August 10th, 2020 from the World Wide Web: https://www.wto.org/

[4] https://www.capmas.gov.eg/

ويظهر التوزيع القطاعي لحصيلة الصادرات خلال سنة العرض استحواذ القطاع الخاص على النسبة الاكبر من تلك الحصيلة حيث بلغت نسبة مساهمته ٦٨,٩ % في حين اقتصرت نسبة مساهمة القطاع العام على ١٦,٨ % والقطاع الاستثماري على 14,3 %، وفيما يتعلق بالتوزيع السلعي للواردات نلاحظ الآتي[5]:

-بلغت الواردات السلعية نحو62.8مليار دولار تمثل الواردات البترولية منها14.2% بنحو 8.9 مليار دولار والواردات غير البترولية85.8% بنحو 53.9 مليار دولار.

-بلغت الواردات السلعية غير البترولية نحو٥٣,٩مليار دولار وتشمل (مجموعة السلع الوسيطة بنحو19.7مليار دولار، مجموعة السلع الاستهلاكية بنحو 16.9 مليار دولار، مجموعة المواد الخام بنحو6.8 مليار دولار والسلع الاستثمارية بنحو 9.1مليار دولار)

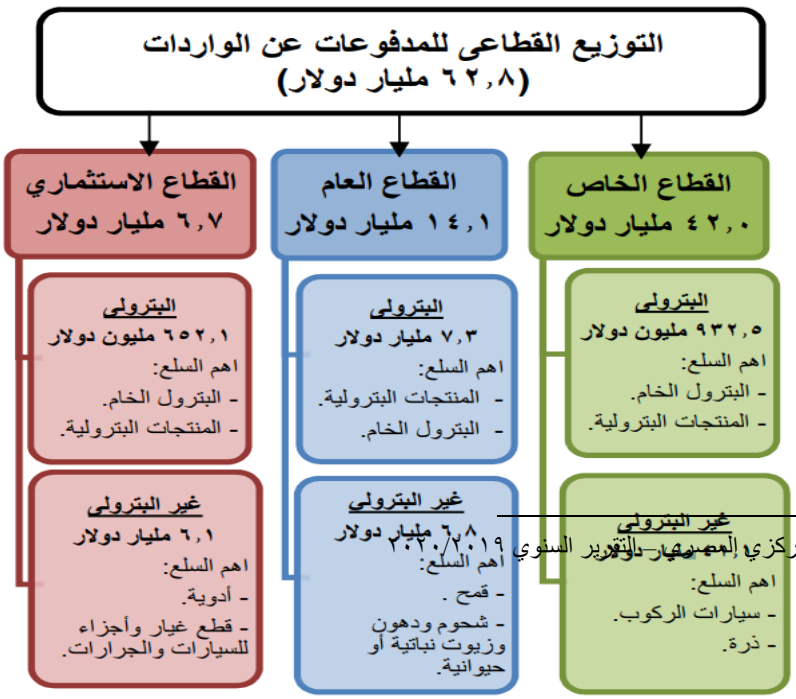

[5] البنك المركزي المصري – التقرير السنوي ٢٠١٩/٢٠٢٠

وبالنسبة للتوزيع القطاعى للواردات خلال سنة العرض، فقد قام القطاع الخاص باستيراد نحو ٦٦,٨% من إجمالي الواردات، واقتصرت مساهمة القطاع العام على ٢٢,٥% والقطاع الاستثماري على ١٠,٧%. ووفقا للتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية وأهم الشركاء التجاريين نلاحظ الآتي:

– بلغت حصيلة الصادرات السلعية البترولية إلى كل من دول الاتحاد الأوروبي نحو ١,٧مليار دولار، والولايات المتحدة الأمريكية نحو ٥٩٤,٣مليون دولار، والدول العربية بنحو ٢٥٦,٨مليون دولار، واستراليا ودول ومناطق اخرى نحو ٢١١,٢ مليون دولار، والدول الآسيوية (غير العربية) نحو ١١٤,٧مليون دولار، والدول الأوروبية الأخرى نحو ٧٧,٨ مليون دولار، والدول الإفريقية (غير العربية) نحو ٦٧,٨ مليون دولار، وروسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة نحو ٦,٨مليون دولار، وعلى مستوى الدول مثلت إيطاليا أهم الدول التي تتحصل على صادرات مصر البترولية بنحو٧٧٠,٣مليون دولار، يلىها أسبابنا بنحو ٢٤٢,٢ مليون دولار.

– بلغت حصيلة الواردات السلعية البترولية من كل من دول الاتحاد الأوروبي نحو ٦٦٤,٣ مليون دولار، والدول الأوروبية الأخرى نحو ٦٢٨,٠ مليون دولار، وأستراليا ودول ومناطق أخرى نحو ٥٦٨,٦ مليون دولار، والدول الآسيوية (غير العربية) نحو ٤٤٤,١ مليون دولار، والدول العربية نحو ٢٩٧,٤ مليون دولار، والدول الأفريقية (غير العربية) نحو ٦١,١ مليون دولار، وروسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة نحو ٥٢,٨ مليون دولار، بينما من الولايات المتحدة الأمريكية

نحو ٦٨,٣ مليون دولار. وعلى مستوى الدول، فقد مثلت السعودية أهم الدول المصدرة للسلع البترولية لمصر.[6]

– وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات والواردات غير البترولية شكلت دول الاتحاد الأوروبي نحو ٣٠,٣% من حجم التجارة غير البترولية بحصيلة صادرات بلغت 5.1 مليار دولار ومدفوعات واردات بلغت 16.7 مليار دولار وفي ظل عجز تجاري يبلغ 11.6 مليار دولار . وشكلت الدول الآسيوية غير العربية نحو 21.8% من حجم التجارة غير البترولية بحصيلة صادرات بلغت 1.4مليار دولار ومدفوعات واردات بلغت 14.3 مليار دولار وفي ظل عجز تجاري يبلغ 12.9 مليار دولار (50% منها عجز تجاري مع الصين)

– شكلت الدول العربية نحو 17% من حجم التجارة غير البترولية بحصيلة صادرات بلغت 6 مليار دولار ومدفوعات واردات بلغت 6.2 مليار دولار وفي ظل عجز تجاري يقتصر على 196.9 مليون دولار، وشكلت الدول الأوروبية الأخرى 8.4% من حجم التجارة غير البترولية بحصيلة صادرات بلغت 1.8 مليار دولار ومدفوعات واردات بلغت 4.3 مليار دولار وفي ظل عجز تجاري يقتصر على2.55 مليار دولار (50% منها عجز تجاري مع تركيا).

– سجلت استراليا ودول ومناطق أخرى٧,٨%من حجم التجارة غير البترولية وروسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة نحو6.5% والدول الافريقية غير العربية1.3%

– وفيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية فقد سجلت نحو ٦,٩% من حجم التجارة غير البترولية وبلغ العجز التجارى غير البترولى بين مصر والولايات المتحدة نحو ١,٠ مليار دولار خلال سنة العرض وذلك نتيجة حصيلة الصادرات السلعية بنحو ٢,٠ مليار دولار ومدفوعات عن الواردات السلعية بنحو٣,٠ مليار دولار.

[6] https://www.capmas.gov.eg/

وبتوزيع حصيلة الصادرات السلعية وفقا لأهم أنواع السلع جاءت الصادرات من مجموعة البترول الخام ومنتجاته في المركز الاول ٣٢،٢% من إجمالي الصادرات خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ يليها مجموعة المواد الغذائية (بدون الحبوب) بنسبة١٤% ثم مجموعة منتجات الصناعات الكيماوية بنسبة ١١،٦%، أما بالنسبة للمدفوعات عن الواردات السلعية فقد جاءت مجموعة الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزاؤها في المركز الأول١٨،٤% من إجمالي الواردات، يليها مجموعة البترول الخام ومنتجاته بنسبة ١٤،٢% ثم مجموعة المواد الغذائية (بدون الحبوب) بنسبة ١٠،٩% وعلى مستوى دول الشركاء التجاريين جاءت الامارات العربية المتحدة كأهم شريك تجارى لمصر بما يمثل ٨،٥ % من إجمالي التجارة الخارجية يليها الصين الشعبية بنسبة٧،٨% والولايات المتحدة بنسبة٦،٣% والمملكة العربية السعودية بنسبة ٥،٩%والمملكة المتحدة بنسبة5% وألمانيا بنسبة ٤،٦% وايطاليا بنسبة٣،٩%وسويسرا بنسبة ٣،٨% وروسيا وتركيا بنسبة 3.5% لكل منهما وقد مثلت هذه الدول مجتمعة نحو٥٢،٨%من إجمالى حجم التجارة الخارجية[7].

4- هيكل ونمط التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية

بلغ حجم التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية 2.4تريليون دولار عام 2019 وبلغت صادراتها 6.1تريليون دولار بينما بلغت وارداتها 6.2تريليون دولار، وارتفع كل من الصادرات والواردات عام2019مقارنة بعام2010بنحو 29%و30% على التوالي، وتتركز أهم صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من السلع الصناعية غير البترولية في الأجهزة والآلات والمفاعلات النووية بالإضافة إلى المنتجات الصيدلية، بينما تتركز أهم الواردات الصناعية الأمريكية غير البترولية في عدد من

[7] البنك المركزي المصري – التقرير السنوي ٢٠١٩/٢٠٢٠

السلع كالآلات والأجهزة الإليكترونية والأثاث ومنتجات البلاستيك، وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الأمريكية وأهم الدول المستوردة و المصدرة للولايات المتحدة الأمريكية وفقا لأهميتها النسبية نلاحظ الآتي:

– تعد الصين المصدر الأول والأهم لواردات الولايات المتحدة الأمريكية تليها المكسيك في المرتبة الثانية، بينما جاءت مصر في المرتبة الـ 59 وهي مرتبة متأخرة للغاية، حيث بلغت الصادرات المصرية للولايات المتحدة الأمريكية عام 2019 نحو 3.3 مليار دولار تمثل نحو1.0% فقط من الواردات الأمريكية.

– تمثل كندا الشريك التجاري الأول للولايات المتحدة الأمريكية وتستحوذ على نحو 18 % من إجمالي الصادرات الأمريكية بينما جاءت مصر في المرتبة الـ 34 بنصيب يقدر بنحو 3.0 % فقط.

5– تقييم التجارب العربية في اقامة منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة

نستعرض في هذا الجزء تجارب المغرب والأردن والبحرين وعمان في اقامة منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة وأثرها على التجارة الخارجية لتلك الدول.

5–1 اتفاقية التجارة الحرة بين المغرب والولايات المتحدة

وقعت المغرب اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة في15يناير2004 ودخلت حيز التنفيذ في الأول من يناير 2006، ولا يمكن القطع بالقول بأن المغرب استفاد من انفتاحه على التجارة مع أكبر اقتصاد في العالم خصوصا أن جميع المعطيات تشير إلى أن المنتجات المغربية لم تستفد بالشكل المطلوب من هذه الاتفاقية، وقد يرجع السبب وراء ذلك إلى عدم استطاعة المغرب الاستجابة للضوابط والشروط التي تفرضها الولايات المتحدة على وارداتها وهو الأمر الذى حد من الآمال الطموحة للصادرات المغربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد بلغت الصادرات المغربية للولايات المتحدة 289مليون دولار عام2005 قبل دخول اتفاقية

التجارة الحرة حيز التنفيذ ثم ارتفعت إلى1380مليون دولار عام2018 بمتوسط نمو 30%سنويا. في حين بلغت الواردات المغربية من الولايات المتحدة690مليون دولار عام2005 وارتفعت إلى 4075مليون دولار عام 2018بمتوسط نمو 38%سنويا.

وقد بلغ العجز في الميزان التجاري بين المغرب و الولايات المتحدة 404.5 مليون دولار عام 2005 وارتفع إلى 2695 مليون دولار عام 2018 بمتوسط نمو43.6%سنويا في حين ارتفع إجمالي العجز في الميزان التجاري بين المغرب ودول العالم بمتوسط معدل نمو قدره11.4%سنويا[8].

ومن خلال الاحصائيات والمؤشرات السابقة يتبين أن اتفاق التجارة الحرة قد أثر بالسلب من خلال تضاعف العجز في الميزان التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية بمعدلات تصل الى 4 أضعاف تقريبا عما كان قبل الاتفاق، أي أن الولايات المتحدة الأمريكية هي من استفادت من الاتفاق وكان في صالحها.

ومن الأخطاء التي جعلت المغرب لا تستفيد من هذه الاتفاقية الاستفادة المرجوة أنها ركزت على التبادل التجاري، في حين كان يتعين عليها أن توقع على اتفاقية للتبادل التجاري والاستثمار على اعتبار أن الولايات المتحدة هي أكبر مستثمر في العالم، بالإضافة إلى أنها لم تعمل عند توقيع هذه الاتفاقية على تقوية الهيكل الاقتصادي وتعزيز تنافسيته خاصة أن الولايات المتحدة تفرض معايير صارمة على الواردات التي تدخل لأسواقها وهو ما يجعل المستورد الأمريكي يطبق هذه الاشتراطات على أي سلعة يتم تصديرها إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

يضاف إلى ذلك البعد الجغرافي وضعف النقل البحري الرابط بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية، كما أن عامل اللغة شكل أحد العراقيل أمام تطور

[8] WTO (2020). World Trade Statistical Review, Retrieved August 10th,2020 from the World Wide Web: https://www.wto.org/

التبادل التجاري بين الدولتين نظرا لأن النخبة الاقتصادية في المغرب هي نخبة فرانكفونية، بينما دخول السوق الأمريكية يقتضى التفكير والتعامل انطلاقا من النموذج التجاري الأمريكي، فضلا عن أن قدرة المغرب على جني ثمار الانفتاح على السوق الأمريكي ليست بالقوة الكاملة نظرا لانفتاحها على العديد من الدول المنافسة، بالإضافة إلى عدم توافر إنتاجية كبيرة تلبي متطلبات المغرب الطموحة، كمت تتحمل المنتجات المغربية هي الأخرى جزءا من المسؤولية لأنها لم تعمل على وضع سياسة تجارية طموحة تستهدف زيادة حصة المغرب من الصادرات.

وتبقى النقطة الإيجابية الأبرز التي جناها المغرب من هذه الاتفاقية هي زيادة الاستثمارات الأمريكية في المغرب حيث بدأت العديد من الشركات الأجنبية في التعرف على المغرب عن طريق هذه الاتفاقية ونقلت بعض استثماراتها الأجنبية إليها للاستفادة من المعاملة التفضيلية للاتفاقية.

5-1 اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة

وقعت الأردن اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة في 2001/12/17، وتعتبر الأردن أول دولة عربية توقع اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة، وكانت الأردن قد سبق ووقعت أيضا اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (كويز)عام 1997 كأول دولة عربية أيضا وقعت الكويز، ويأتي توقيع الأردن المبكر على الكويز وتطبيقها بسرعة لأن الفترة التي تلت توقيع اتفاقيات السلام شهدت ركوداً اقتصادياً بالأردن ونمواً اقتصادياً بالسالب وبطالة مرتفعة، حيث استفادت بموجبها المنتجات الأردنية المصنعة في المناطق الصناعية المؤهلة من الدخول إلى السوق الأمريكي معفاة من الرسوم الجمركية، وذلك في إطار قرار الكونجرس الأمريكي رقم 6955 والذي يجيز منح إعفاء جمركي بالولايات المتحدة الأمريكية للسلع التي يتم إنتاجها بين إسرائيل والمناطق الصناعية المؤهلة وذلك مع تطبيق قواعد المنشأ التراكمي.

وفي الحالة الأردنية كان المكون الإسرائيلي نسبته فقط 8% من نسبة الـ 35% وكانت نسبة المكون الأردني 11.7% وتم تخفيضها وباقي النسبة عبارة عن 15.3% يمكن تكملتها من الولايات المتحدة , الأردن , إسرائيل ,الضفة الغربية وغزة، وتتمتع الشركات في الأردن بالمعاملة التفضيلية للكويز إذا ما كانت هذه الشركات تقع داخل المناطق الصناعية المؤهلة، وكان عدد الشركات المؤهلة صغير جداً في البداية عام 1999 بشركتين فقط لكنها سرعان ما تجاوزت 60 شركة معظمها (92%) من الشركات المؤهلة التي تعمل في صناعة المنسوجات والملابس وهو ما يعكس تركز الإنتاج بشدة في هذه الصناعة، وقد اعتمدت الكويز الأردنية على الاستيراد في توفير مستلزمات ومدخلات الإنتاج , لذا نجد أن نسبة تغطية صادرات الكويز الأردنية للواردات نسبة ضعيفة.

وبلغ عدد المناطق الصناعية المؤهلة بالأردن(13)منطقة يعمل منهم7 فقط، وتتركز هذه المناطق في إربد حيث (منطقة الحسن, منطقة مدينة السيبر الأردنية) وعمان وفيها (منطقة الكستال ,منطقة التاجموات) والكرك حيث منطقة الحسين بن عبد اللهII, ومنطقة الدولية الصناعية قرب الزرقا, وأخيراً المنطقة المحلقة(الزي) ومن المعالم المميزة للكويز الأردنية تواجد منطقة السيبر الصناعية ضمن المناطق الصناعية المؤهلة وهي أول منطقة صناعية لتكنولوجيا المعلومات (tech-park) وتقع على مساحة 4 مليون م2 مما يجعلها أكبر منطقة صناعية مؤهلة قيد التشغيل في الأردن من حيث المساحة والتي تخرج من نطاق الصناعات التقليدية المسيطرة على المناطق الصناعية المؤهلة والمتمثلة في صناعة المنسوجات والملابس ووسيلة جيدة لنقل التكنولوجيا المتقدمة، وكانت الاستثمارات التي دخلت الكويز الأردنية تهدف لإقامة شركات جديدة هدفها التصدير لأمريكا, ومعظم تلك الاستثمارات

وجدت في الكويز الأردنية متنفساً لإعادة توزيع نشاطها لتجنب الحصص الأمريكية علي صادراتها النسجية وبالتالي الاستفادة من الكويز في زيادة صادراتها[9]

ورغم استفادة الأردن من الكويز إلا أنها سعت إلى إبرام اتفاق تجارة حرة تم توقيعه في عام 2001، وكان له نتائج ملموسة على هيكل التجارة الخارجية الأردنية، وفيما يلي نستعرض تطور التبادل التجاري قبل وبعد تطبيق اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية:

– ارتفعت الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة من67مليون دولار عام 2000 إلى 1768 مليون دولار عام 2018 بمتوسط نمو سنوي قدره 47.7 % سنويا.

– تشير أرقام التجارة إلى ارتفاع التجارة الثنائية بين الدوليتين حيث عملت اتفاقية التجارة الحرة على رفع التبادل التجاري الثنائي بنسبة 800 % و دليلا على نجاح الاتفاقية فإن الولايات المتحدة تعد واحدة من اكبر خمسة شركاء تجاريين للأردن.

–تحول الميزان التجاري بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية من عجز قدره 385 مليون دولار عام 2000 إلى فائض قدره 4 مليون دولار عام 2018.

–احتلت الولايات المتحدة المرتبة الثالثة في قائمة الدول المصدرة إلى الأردن حيث بلغت صادراتها نحو 452 مليون دولار عام 2000 قبل توقيع اتفاق التجارة الحرة وارتفعت إلى 1764 مليون دولار عام 2018 بمتوسط نمو قدره 16% سنويا[10].

ومن خلال الاحصائيات والمؤشرات السابقة يتبين أن اتفاق التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة قد حقق نجاحا ملموس وهو ما يعكس العلاقات المتميزة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية إذ لم تستغرق المباحثات حول إبرام اتفاق التجارة الحرة وقتا طويلا فضلا عن أنها تغلبت على المعوقات التي كانت

[9] أحمد عيد إبراهيم، "الآثار المتوقعة للمناطق الصناعية المؤهلة (كويز)على الصادرات المصرية"2008

[10] WTO (2020). World Trade Statistical Review, Retrieved August 10th,2020 from the World Wide Web: https://www.wto.org/

تواجه الصادرات الأردنية عند دخولها إلى الولايات المتحدة الأمريكية في إطار اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز).

إن اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة لا يتضمن فصلا خاصا يعنى بالاستثمار، حيث أن الولايات المتحدة قامت بتوقيع اتفاقية استثمار ثنائية مع الأردن في وقت سابق، كما إن اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية– الأردنية واتفاقية الاستثمار الثنائية كان لهما أثر كبير في خلق اهتمامات وفرص استثمارية مشتركة، فالأردن يستضيف عددا من عمالقة القطاع الخاص الأمريكي مثل محطة توليد كهرباء شرق عمان(AES)، البامار(Albemarle)، كارغيل(Cargill)، مايكروسوفت، سيسكو، ديلمونتي، وغيرها من الشركات الأمريكية.

5-3 اتفاقية التجارة الحرة بين البحرين والولايات المتحدة

وقعت البحرين اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة في14سبتمبر 2004 وتم التصديق عليها من قبل الولايات المتحدة في 7 ديسمبر2005 ودخلت حيز التنفيذ في 1 أغسطس 2006، وتعود المراحل الأولى من مفاوضات التجارة الحرة بين البحرين والولايات المتحدة إلى العام1999 حيث تم التوقيع على المعاهدة الثنائية للاستثمار والتي دخلت حيز التنفيذ في30مايو 2001 وهي المعاهدة الأولى من نوعها الموقعة بين الولايات المتحدة وعضو في مجلس التعاون الخليجي وتهدف إلى تحفيز تدفق الاستثمارات الخاصة بين البلدين، وبعد مرور عام تم التوقيع على الاتفاق الإطاري للتجارة والاستثمار في 18 يونيو 2002 وهو ما يمثل تمهيدا لمفاوضات اتفاقية التجارة الحرة، وقد سجل حجم التبادل التجاري بين البحرين والولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعا من حوالي 1,1 مليار دولار في عام 2006 إلى حوالي 2 مليار دولار في 2012 كتأثير مباشر لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة بين

البلدين، والبحرين هي أول عضو في مجلس التعاون الخليجي وثالث دولة عربية تدخل في اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة، وقد بلغت واردات البحرين عبر هذه الاتفاقية مليار دولار في حين بلغت الصادرات792 مليون دولار، و فيما يتعلق بأهم الشركاء التجاريين لمملكة البحرين خلال عام 2021 فيما يتعلق بالصادرات تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية بنسبة 18% بعد المملكة العربية السعودية بنسبة 20% ، أما فيما يتعلق بالواردات فلاوجود يذكر بين الشركاء الخمس الكبار وهم البرازيل والصين والامارات والسعودية واستراليا[11]

5-4 اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عُمان والولايات المتحدة

ترجع العلاقات الأمريكية مع عُمان إلى أكثر من 200 سنة، عندما كانت السفن الأمريكية ترسو على سواحل عُمان كميناء توقف في أوائل 1790 وكانت عُمان أول دولة عربية تعترف بالولايات المتحدة، وأرسلت مبعوثاً عام 1841، وقد بدأت سلطنة عمان الجولة الأولى من مفاوضاتها مع الولايات المتحدة لتوقيع اتفاقية تجارة حرة قبل نهاية عام 2005، وجاءت هذه المفاوضات بعد أن قامت معظم الدول الخليجية بعقد هذه الاتفاقيات لإزالة الحواجز الإجرائية والجمركية ولتسهيل الصادرات والواردات بينها وبين الولايات المتحدة. وتم التصديق على اتفاقية التجارة الحرة بين حكومة سلطنة عمان وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 15 أكتوبر 2006، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ 2009 وذلك بعد مرحلة طويلة من المفاوضات والمراجعات والإجراءات من قبل الجانبين، و في اليوم الأول من تطبيق هذه الاتفاقية تدفقت كافة السلع الاستهلاكية والمنتجات الصناعية بشكل كامل معفاة 100٪ من أي رسوم جمركية مما وسّع من فرص التصدير للشركات الأمريكية والشركات العمانية، كما أتاحت الاتفاقية أيضاً فرصاً جديدة للخدمات ووفّرت إطاراً

[11] وزارة المالية ولاقتصاد الوطني – البحرين- 2022

قانونياً آمناً ومطمئناً للاستثمار، وأتاحت تطبيقاً فعالاً للقوانين المتعلقة بالعمل والبيئة وحماية حقوق الملكية الفكرية.

وبالنسبة لسلطنة عُمان فإن أثر هذه الاتفاقية تعكسها حجم المبادلات التجارية العمانية الاميركية التي مثلت مليار دولار في عام 2003 قبل الاتفاقية مسجلة فائضا لصالح سلطنة عمان قيمته 370 مليون دولار، وقد عملت اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عمان والولايات المتحدة الامريكية على تعزيز حجم التبادل التجاري بين البلدين الذي بلغ قبل الاتفاقية (485147.6000) ريال عُماني وبعد الاتفاقية (897646.8000) ريال عُماني، كما عملت الاتفاقية على زيادة حجم الصادرات العمانية الى الولايات المتحدة الامريكية، إلا ان الاتفاقية لم تعمل على زيادة كبيرة في حجم المستوردات مقارنة بالمستوردات الاجمالية العمانية بعد الاتفاقية، وكذلك فإن الميزان التجاري كان لصالح الولايات المتحدة الامريكية ولكن بصورة متناقصة بشكل عام، وقد ارتفعت التجارة بين البلدين بنسبة 40 % بموجب اتفاقية التجارة الحرة التي ساهمت في إيجاد فرص الاستثمار، وتمثلت أهم الصادرات العُمانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في المنتجات النفطية بمشتقاتها والبلاستيك والألمنيوم والمواد الكيميائية والأسمدة والمعادن، فيما تُعد السيارات والطائرات والبلاستيك والأدوات والمستحضرات الطبية والأدوية والمنتجات الكهربائية أبرز الصادرات الأمريكية إلى عُمان[12].

6- تطور العلاقات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية بين مصر والولايات المتحدة

للتعرف على التطورات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية خلال الثلاث سنوات الماضية نجد أن حجم التبادل التجاري بين مصر وأمريكا قد

[12] حمد بن محمد بن حمد السعيدي , "دور اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عُمان وأمريكا في تعزيز حجم التبادل التجاري" كلية الاقتصاد والعلوم الادارية 2016

بلغ5.5 مليار دولار في 2019 وسجل حجم الاستثمارات الأمريكية في مصر خلال نفس العام 3.2 مليار دولار موزعه على 1306 شركة حيث تعد الولايات المتحدة ثالث أكبر مستثمر أجنبي في مصر، وتأتي مصر في الترتيب الثاني في الشرق الأوسط كثاني دولة تتلقى استثمارات أمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

تطور التجارة الخارجية بين مصروالولايات المتحدة ٢٠٠٤-٢٠١٩

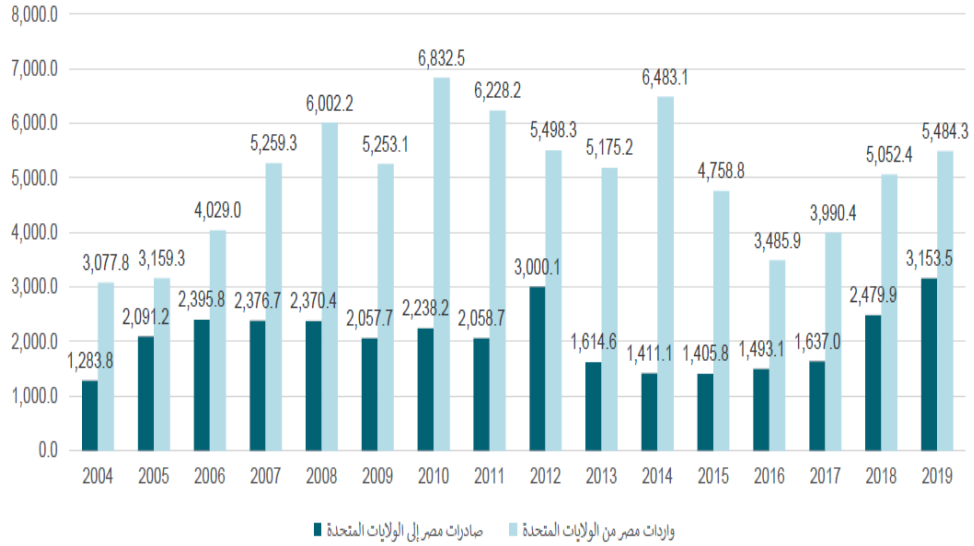

ومن المعروف أن الولايات المتحدة هي من أهم الشركاء التجاريين لمصر على مستوى الدول فهي تستوعب قرابة 33% من إجمالي الصادرات المصرية كما أنها صاحبة أكبر سوق للاستيراد وأسرعها نمواً في العالم وتقدم فرصاً ترويجية عالية للصادرات، وترتبط مصر بالولايات المتحدة بعلاقات قديمة تمتد إلى القرن التاسع عشر، وتعود بداية هذه العلاقات إلي توقيع المعاهدة الأمريكية التركية التجارية في 7 مايو 1830 ، وبعد ثورة 23يوليو 1952 وتحديدا عقب صدور القانون الأمريكي 480 لسنة 1953 بدأت المساعدات الأمريكية إلى مصر، واستمرت العلاقات الاقتصادية بعد ذلك سواء انقطاع أو انفراج على ضوء التطورات السياسية، وفي

يناير 1988 وافقت الإدارة الأمريكية على تعديل نظام تقديم المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر لتكون نقدا، بعد ذلك تطور التعاون الاقتصادي بين البلدين ليشمل مجالات عديدة وأصبحت مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في تنمية ودعم المشروعات الإنتاجية المصرية تعكس متانة العلاقات المصرية الأمريكية في كافة المجالات، ونستعرض فيما يلي أهم المراحل في هذا المجال:

– في سبتمبر عام 1994 تم توقيع مشروع الشراكة من أجل دعم النمو الاقتصادي والتنمية، حيث تم تشكيل ثلاث لجان تتولى تنفيذ اتفاق المشاركة بين البلدين وهي اللجنة المشتركة للتنمية الاقتصادية، والمجلس المشترك للعلم والتكنولوجيا، والمجلس الرئاسي المصري الأمريكي بالإضافة إلى عدد من اللجان الفرعية في مجالات البيئة والتعليم التجارة والتكنولوجيا.

– سمح ترتيب الألياف المتعددة بإبرام اتفاقيات ثنائية مع إمكانية اتخاذ إجراءات وقائية لم تشملها جات 1947 نفسها , لذا نجد أن الاتفاقيات الثنائية قد لاقت نجاحاً واسعاً و ذلك لأن الحصص التي يتم الاتفاق عليها بين الدولة المصدرة و الدولة المستوردة تعتبر ضماناً وتأميناً للطرفين لحجم معين من التجارة وفي عدد معين من المنتجات , حيث تستطيع الدولة المصدرة أن تخطط برامجها الإنتاجية ومنافذ تصريفها دون أن تخاف من الإجراءات الوقائية من جانب الدولة المستوردة , وعلي الجانب الآخر تستطيع الدولة المستوردة من ضبط ومراقبة حجم الواردات من تلك السلعة في أسواقها , وبهذا يمثل نظام الحصص سلاحاً ذو حدين , الأول يتمثل في القيد علي نمو الصادرات , والآخر يشكل ضماناً لحصة تصديرية ثابتة, وفي ضوء ما سبق تم توقيع اتفاقية ثنائية بين كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية في إطار قواعد ترتيب الألياف المتعددة وتحت مظلة جات 1947, واستمرت هذه

الاتفاقية منذ يناير عام 1975حتى عام 2000[13]، وكان استنفاذ مصر للحصص المقررة أفضل قبل سريان اتفاقية المنسوجات والملابس (ATC) أي أن مصر استطاعت من خلال سريان ترتيب الألياف المتعددة الاستفادة من نظام الحصص بقدر أكبر من الوضع بعد إلغائها وبدء العمل باتفاقية المنسوجات والملابس (ATC). ولم تتمكن صناعة المنسوجات والملابس في مصر من استيفاء وتنفيذ هذه الحصص بسبب قصور الطاقات الإنتاجية والتصديرية وعدم القدرة علي الوفاء بالصفقات المتعاقد عليها في حدود الحصة وفي المواعيد المقررة لها، بالإضافة إلى رفض الجانب الأمريكي لبعض المنتجات النسجية المصرية لعدم مطابقتها للمواصفات المتفق عليها وتفضيل المستهلك الأمريكي منتجات دول أخري تشبع رغباته وأذواقه بأقل الأسعار أو بجودة أعلى أو الاثنين معاً مثل منتجات الهند والصين وباكستان، كما أن المنتجين المصريين كانوا يفضلون بيع منتجاتهم في السوق المحلي لتحقيق أرباح أعلي من عملية التصدير والبيع بالأسواق الخارجية. بالإضافة للجانب الأهم والذي تعاني منه المنسوجات والملابس المصرية وهو ضعف القدرة التنافسية لتلك المنتجات وضعف القدرة التسويقية وعدم استغلال الفرص في عقد الصفقات.[14]

– في يوليو 1999 تم التوقيع على الاتفاق الإطاري في مجال التجارة والاستثمار TIFA بين مصر والولايات المتحدة بواشنطن و كان يهدف إلى التوسع في مجالي التجارة والاستثمار من خلال تشجيع وتسهيل التبادل التجاري في السلع والخدمات وتحسين المناخ للتنمية طويلة الأجل والتنوع في التجارة بين البلدين، ويعد هذا الاتفاق الإطاري خطوة أولى نحو بدء التشاور بين الطرفين لإنشاء اتفاق تجارة حرة.

[13] صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات: القطاع التجاري والبحوث والعلاقات الخارجية , القاهرة
[14] آمال ضيف بسيوني يوسف ," القدرة التنافسية للاقتصاد المصري. ص 409

– قامت الولايات المتحدة بتنفيذ برنامج النظام المعمم للمزاياGSP لمجموعة من الدول النامية والأقل نموا والتي بلغ عددها 130 دولة، حيث يجيز للولايات المتحدة منح إعفاء جمركي لحوالي 3400 سلعة بشرط ألا يقل المكون المحلي عن 35 % وأن يكون الشحن مباشرة وتقديم بعض المستندات الخاصة بميزانية الشركات ودفع الأجور ومدى الاهتمام بالعمالة، وقد حظي هذا النظام برعاية كبيرة باعتباره نظام يخدم الدول النامية ويقوي تنافسية صادراتها إلى السوق الأمريكية، إلا أن حقيقة الأمر هي أن معظم الدول المتمتعة بهذا النظام هي التي تتنافس فيما بينها للتشابه الكبير في هياكل إنتاجها، وكانت استفادة مصر محدودة للغاية من هذا النظام بسبب عدم انطباقه علي بنود المنسوجات والملابس باستثناء القليل منها وذلك علي الرغم من أن هذه البنود تمثل عناصر التصدير الواعدة بالنسبة لمصر، وقد تراوحت صادرات مصر في إطار ال GSP ما بين 42 مليون دولار عام 2004 إلى 215 مليون دولار عام 2019 مقارنة بصادرات الدول الأخرى في النظام والتي تراوحت بين 2.2 – 3.419 مليار دولار خلال ذات الفترة.

تطور صادرات مصر في إطار ال GSP خلال الفترة (2004–2019)

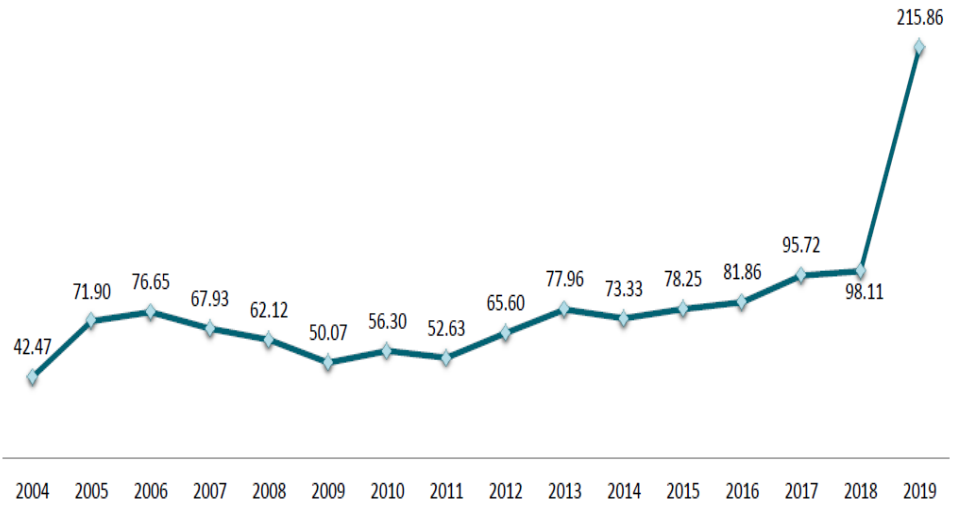

7- بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة (كويزQIZ)

المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) هي أحد أشكال الترتيبات التجارية التفضيلية والتي بناء عليها تحدد الحكومة المصرية النطاق الجغرافي للمناطق الصناعية المؤهلة و توافق عليها الحكومة الأمريكية وتقوم بمنح منتجات هذه المناطق حرية النفاذ إلى السوق الأمريكي دون الخضوع إلى أي قيود تجارية (حصص كمية ، أو تعريفة جمركية) وذلك وفقاً لإعلان الرئيس الأمريكي رقم 6955 لعام 1996، و في 14 ديسمبر 2004 وقعت كل من مصر وإسرائيل والولايات المتحدة على بروتوكول الكويز في اجتماع جمع ممثلين عن كل دولة، ويأتي توقيع مصر علي بروتوكول الكويز نتيجة التحرير الكامل لسوق الملابس والمنسوجات الدولي اعتبارا من يناير 2005 حيث تم انتهاء العمل بنظام الحصص وتعرضت الصادرات المصرية للمنافسة القوية وما يمثله ذلك من تهديد لصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة التي يقدر حجم الأصول بها بنحو 15 مليار جنيه ويبلغ عدد العاملين بها نحو مليون عامل و تمثل صادراتها قرابة 30% من أجمالي الصادرات الصناعية بالإضافة إلى تصارع الدول على الاستفادة من المعاملات التفضيلية التي تقدمها الدول المتقدمة. وجاء قبول الحكومة لهذا البروتوكول استجابة لمطالب المنتجين والعاملين بهذه الصناعة وحماية للمصالح الوطنية ، فضلا عن النتائج الايجابية المتوقعة بالنسبة لباقي الصناعات المصرية. وكانت مصر قبل توقيعها على بروتوكول الكويز تبحث عن وسيلة لتوسيع حصتها وتقوية فرصها في السوق الأمريكي وذلك من خلال اتفاقية تجارة حرة FTA , ولكن مع الفشل في التوصل لهذا الاتفاق في ذلك التوقيت وفي ضوء تغير شروط التجارة مع الولايات

المتحدة وعلي مستوى العالم اختارت مصر الكويز كأفضلية ثانية بعد اتفاق التجارة الحرة وذلك للحفاظ علي مركزها التنافسي والأمل في زيادته في السوق الأمريكي.

وتتمتع شركات الكويز بالمعاملة التفضيلية إذا ما تم تسجيلها أولاً من قبل وحدة الكويز التابعة لوزارة التجارة والصناعة المصرية , ثم تستوفي نسبة 35% من قيمة المنتج يتم تصنيعها أو إنتاجها محلياً داخل هذه المناطق ، وقد تم تحديد هذه المناطق دون غيرها على أساس طاقاتها التصديرية الفعلية لعام 2003, والقدرة على التصدير في المستقبل، وعدد العاملين في كل مصنع، لذا نجد أن المناطق مؤهلة التي حققت هذه المعايير هي[15]:

– القاهرة الكبرى وتشمل: الجيزة، شبرا الخيمة، مدينة نصر، العاشر من رمضان، مدينة 15 مايو، مدينة بدر، مدينة السادس من أكتوبر، مدينة العبور، مدينة قليوب، المنطقة الصناعية بجسر السويس، الحوامدية، البدرشين.

– الإسكندرية وتشمل: العامرية وبرج العرب ومدينة الإسكندرية.

– منطقة قناة السويس وتشمل محافظات: بورسعيد، الإسماعيلية، السويس.

– منطقة وسط الدلتا وتشمل محافظات: الغربية، الدقهلية، المنوفية، ودمياط، كفر الشيخ، مدينة دمنهور، مدينة كفر الدوار.

– منطقة صعيد مصر وتشمل: محافظتي المنيا، بنى سويف.

ومع زيادة أنشطة المناطق الصناعية المؤهلة وبروز مناطق جغرافية جديدة راغبة في التصدير للسوق الأمريكي و لديها قدرات تنافسية، يتم التفاوض من وقت إلى آخر حول إدراج المزيد من المناطق الصناعية المؤهلة بالإضافة إلى المناطق

[15] موقع وحدة الكويز المصرية على شبكة الانترنت (www.qizegypt.gov.eg)

السابقة ، وذلك عقب موافقة الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن بلورة أهم شروط بروتوكول الكويز في النقاط التالية:[16]

– ينبغي أن يتم إنتاج 35% كحد أدني من خلال المناطق الصناعية المؤهلة حتى يصبح المنتج مؤهلاً للدخول للسوق الأمريكي دون رسوم جمركية.

– يتم التأكد من نسبة المكون الإسرائيلي (11.7%) وتم تخفيضها إلى (10%) كل ثلاثة أشهر وليس مع كل شحنة , وهو ما يعطي الشركات المؤهلة مرونة أكثر, فإذا ما حدث وكان المكون الإسرائيلي خلال أحد الفترات الربع سنوية أكبر من النسبة يتم ترحيل الزيادة إلى الفترة التي تليها.

– تتمتع الشركات العاملة تحت مظلة الكويز بالمعاملة التفضيلية إذا ما كانت تقع داخل المناطق الصناعية المؤهلة المحددة وتم اعتمادها بإرسال شهادة بذلك لهذه الشركات وتصبح سارية المفعول لمدة عام واحد فقط وأثناء هذه المدة فإن أي منتج تنتجه الشركة يتمتع بالمعاملة التفضيلية للكويز.

وقد شهدت الصادرات المصرية في إطار الكويز تذبذبا في قيمها فقد أخذت في الارتفاع حتى عام 2011 فيما عدا عام2009 ومن ثم استمرت في تذبذبها بين الانخفاض والارتفاع حتى بلغت أكبر قيمة لها عام 2019 بقيمة تجاوزت المليار دولار ويوضح الشكل التالي تطور الصادرات المصرية في إطار الكويز .

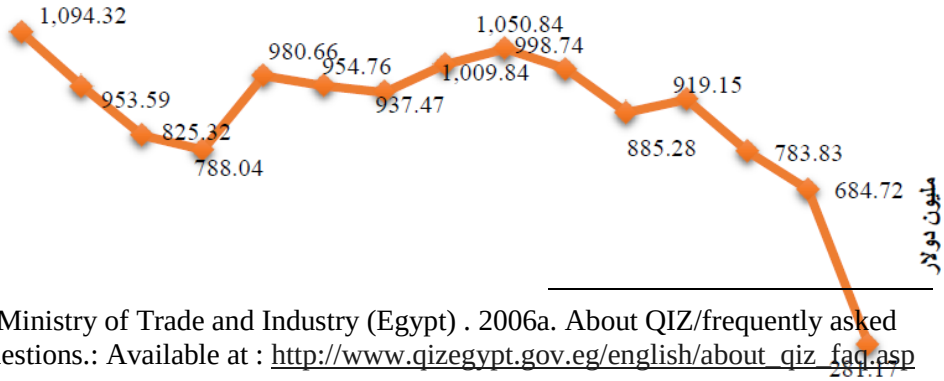

[16] Ministry of Trade and Industry (Egypt) . 2006a. About QIZ/frequently asked questions.: Available at : http://www.qizegypt.gov.eg/english/about_qiz_faq.asp

إن استفادة الصناعة المصرية من الكويز حتى الآن محدودة بجانب محدودية عدد الشركات التي استفادت فعليا منه؛ حيث يبلغ عدد الشركات المسجلة حوالي 1146 شركة حتى أغسطس 2022، لكن عدد الشركات التي استفادت فعليا لا يتجاوز 400 شركة، وتتركز أهم الصادرات المصرية في إطار الكويز بالأساس في الملابس الجاهزة والمنسوجات، والسجاد، والمنتجات الغذائية، والزجاج.

8- مستقبل اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية

قام الجانبان المصري والأمريكي بالدخول في مشاورات حول المجالات المزمع إدراجها في اتفاق تجارة حرة بين مصر والولايات المتحدة، وذلك في عام 2005 ، و تم عقد اجتماعات عبر Video Conferences بين الجانبين في هذا الوقت حول مختلف الموضوعات التجارية، ومن أبرزها الاستثمار والملكية الفكرية وخدمات الاتصالات، إلا أن هذه المشاورات لم تسفر عن البدء في مفاوضات رسمية في هذا الشأن بسبب قرار منفرد من جانب الولايات المتحدة بعدم الاستمرار في هذا الموضوع لأسباب سياسية لا علاقة لها بالتجارة أو الاستثمار.

وقد اختلفت الآراء حول إبرام اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة ما بين مؤيد ومعارض، ولا يخفي أن العامل السياسي له دور فعال سواء في خروج هذه الاتفاقية إلى النور أو فيما تحققه من نجاحات في المستقبل، وقد كان التفكير في عقد اتفاق تجارة حرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية محل جدل واسع، فيري

البعض من رجال الأعمال أن هناك حاجة ماسة لتوفير فرص تصديرية كبيرة في سوق ضخمة مثل السوق الأمريكية، وأن الدول التي وقعت اتفاقات تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية شهدت ارتفاعا ملموسا في صادراتها، كما أن مصلحة الاقتصاد المصري تستلزم عقد اتفاق تجارة حرة مع الولايات المتحدة، وأن الخوف علي الصناعة من هذا الاتفاق غير مبرر بالمرة، خاصة وأن مصر شريك في اتفاقيات تجارة حرة متعددة ولم يؤد ذلك إلى انهيار الصناعة المصرية بالإضافة إلى أن هناك تجارب مع دول عربية لديها اتفاقات تجارة حرة مع الولايات المتحدة ولم يؤد ذلك إلى توقف صناعاتها، كما أن هيكل الصناعة الأمريكية يختلف عن هيكل صناعات دول أخرى مثل الهند والصين.

وعلى الجانب الآخر، هناك بعض المخاوف من تأثير اتفاق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية على زيادة العجز في الميزان التجاري بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنه بمراجعة العجز في الميزان التجاري بين مصر والولايات المتحدة نكتشف وجود عجز كبير لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ولكي ينجح اتفاق التجارة الحرة في تحقيق معدلات النمو المخطط لها يستلزم إحداث تطوير شامل في منظومة التصدير وإزالة الأعباء التي تتحملها الصادرات والقضاء علي البيروقراطية، كما أن هناك دول صغيرة تصدر بعشرين ضعف صادرات مصر مثل فيتنام، والتي كنا نسبقها أصبحت تعتمد على نظم متطورة وحديثة في التعامل مع فكر الصناعة من أجل التصدير.

وبين الآمال والتخوفات وبين مؤيد ومعارض لاتفاقية التجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، هناك فريق آخر يشكك أصلا في إمكانية التوصل إلى تفاوض فعال بين الحكومة الأمريكية ونظيرتها المصرية نظرا لأن الجانب الأمريكي لديه بعد سياسي يعارض هذا التفاوض، حيث يرى أن عقد اتفاق

تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية من شأنه أن يقضي تماما على اتفاقية (الكويز) والدليل على ذلك رفض الجانب الأمريكي مجرد الإشارة إلى التفاوض حول هذا الاتفاق وأن الاتفاق الإطاري للتجارة والاستثمار (TIFA) الذي سبق التوصل إليه غير مجدي وأن الجانب الأمريكي اضطر إلى إبرامه إرضاءً للجانب المصري، وأن كل الجولات التي تم عقدها في إطار هذا الاتفاق لم يتم التوصل خلالها حتى إلى الإشارة لبدء التفاوض حول اتفاقية التجارة الحرة.

واستناداً إلى السلع التي تحظى بمعاملة تفضيلية حالية – سواء من خلال "المناطق الصناعية المؤهلة" (الأقمشة في الوقت الحاضر) أو "نظام التفضيل العمومي" (مثل المنتجات الغذائية أو المفروشات المنزلية) أو طبيعة التصدير (مثل النفط) – من الواضح أنه لا يوجد دافع لدى الولايات المتحدة للتوقيع على اتفاقية تجارة حرّة مع مصر فآليات التجارة المفتوحة قائمة أساساً علاوةً على أن مصر تبدو عاجزة عن تلبية الشروط الأمريكية التي يتطلّبها مثل هذا الاتفاق والمتمثلة في الآتي:

– يسعى المستثمرون الأمريكيون إلى تحقيق الكفاءة وليس فقط التكلفة المنخفضة، وعلى الرغم من تكاليف الإنتاج الرخيصة نسبياً في مصر إلا أنها لا تحتل مرتبة عالية في إنتاجية العامل فاستناداً إلى تقرير أعدّه "البنك الدولي" نظر بموجبه في أفضلية بيئات الأعمال الوطنية، احتلت مصر المرتبة 131 بين 189 بلداً ومن ثم، فإن الجمع بين المطالب الأمريكية ومناخ الأعمال الضعيف من شأنه أن ينذر بالتنفيذ الضعيف لأي اتفاق مما يثبط الأمريكيين عن الدخول في اتفاق.

– أما العقبة الأخرى فتنطوي على عدم قدرة المصريين على إنفاذ قوانين العمل على النحو الذي وضعته "منظمة العمل الدولية" التابعة للأمم المتحدة خاصة فيما بتعلق

بحظر العمل القسري، والحد الأدنى لسن العمل، وظروف العمل المقبولة، وكلما جلست الولايات المتحدة على طاولة المفاوضات مع مصر، يجب أن تكون حساسة بشكل خاص فيما يتعلق بمعايير العمل، مع الأخذ في الاعتبار أن الكونغرس الأمريكي قد يرفض إبرام اتفاق تجارة حرّة يُبنى على هذا الأساس.

– قد تمثل المتطلبات التشريعية والتنفيذية المتعددة المرتبطة باتفاقيات التجارة الحرة وسائل ضغط على الحكومة المصرية، مما يحول دون امتثالها لالتزاماتها، ويمثّل الالتزام المصري المتزعزع بمتطلبات حقوق الملكية الفكرية على وجه الخصوص مبعث القلق بشأن اتفاقية التجارة الحرة المحتملة، وعلى الرغم من أن مصر راجعت عددا من القوانين ذات الصلة مثل القانون رقم 82، الذي سُنّ في عام 2002والذي يمثل الإطار القانوني لحقوق الملكية الفكرية وقدرتها على تطبيقها، إلا أن الخطوات المطلوبة لا تزال كثيرة فالحالة المصرية متأخرة كثيراً عن العديد من البلدان، سواء في العالم العربي أو على الصعيد العالمي وفي آخر تقرير أعده الممثل التجاري الأمريكي، الذي يركّز على البلدان التي تعاني عجزاً في حماية حقوق الملكية الفكرية، لا تزال مصر على قائمة المراقبة، وبالمثل، فإن "تقرير التنافسية العالمي الصادر عن "المنتدى الاقتصادي العالمي" قد صنّف مصر في المرتبة 124 من أصل 138 بلداً من حيث حماية حقوق الملكية الفكرية.

9–الآثار المتوقعة لاتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة على الاقتصاد المصري

رغم أن عقد اتفاق تجارة حرة بين مصر والولايات المتحدة تحكمه بعض الاعتبارات السياسية وهذا ما سبق إيضاحه، إلا أننا يمكننا الحديث هنا عن بعض التوقعات فيما يتعلق بتأثير اتفاقية التجارة الحرة على الاقتصاد المصري:

– مجرد الإعلان عن بدء المفاوضات لعقد اتفاق تجارة حرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية سيفتح الباب لكثير من الشركات العالمية لضخ استثمارات كبيرة في مصر

– إن عقد اتفاق تجارة حرية مع الولايات المتحدة الأمريكية سوف يعني التحرر من الشروط الحالية الخاصة بالتصدير من خلال اتفاقية الكويز وينهي الاعتماد على المكون إسرائيلي للاستفادة بالإعفاء الجمركي في إطار اتفاقية (الكويز)

– سيؤدي توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة إلى تعزيز تنافسية الصادرات المصرية في السوق الأمريكي خاصة وأن العديد من الدول المنافسة للصادرات المصرية في السوق الأمريكي تتمتع بإعفاء جمركي في إطار اتفاقيات التجارة الحرة مما يضعف تنافسية الصادرات المصرية.

– في ضوء هذا يتصور توفير فرص تصديرية كبيرة في سوق كبير مثل الولايات المتحدة الأمريكية وتدفق الصادرات المصرية إلى السوق الأمريكية و إتاحة الفرصة للشركات المصرية للوصول إلى أحدث التقنيات من خلال تدفقات الاستثمار المشترك مع الشركات الكبيرة ومتعددة الجنسيات.

– من المتوقع أن يؤدي توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة إلى الاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية المتاحة وتطويرها، وانعكاس ذلك على خلق طاقات إنتاجية جديدة.

– زيادة النمو الاقتصادي المترتب على تدفق الصادرات إلى أكبر سوق.

– يتعين على مصر من أجل الوفاء بشروط اتفاق التجارة الحرّة إجراء تعديلات مكلفة لأن البنية التحتية المؤسسية غير مهيأة لها .

– يتوقع أيضا تخفيض الرسوم الجمركية ثم الوصول إلى إعفاء تام يخفض من مستوى الحماية على الإنتاج المحلي، مما يقلل من تنافسيته في السوق المحلية أمام المنتج الأمريكي المثيل وهوما قد ينعكس سلبا على اقتصاديات الصناعة المصرية وقد يترتب على ذلك من خفض العمالة

– إن التخفيض في الرسوم الجمركية والوصول إلى الإعفاء التام سيؤثر على حصيلة الجمارك المصرية حيث لا تزال السياسة المالية في مصر تعتمد في إيراداتها على الضرائب غير المباشرة، وعلى وجه الخصوص الحصيلة الجمركية.

–العجز في الميزان التجاري المصري مع الولايات المتحدة قد يشهد زيادة في ظل المعايير الصارمة التي تتطلبها السوق الأمريكية والتي يصعب على عديد من الصناعات المصرية التوافق معها

– استمرار طلب الجانب المصري التفاوض لعقد اتفاق تجارة حرة واستمرارية مماطلة الجانب الأمريكي قد يترتب عليه بعض الآثار السلبية فقد يفهم من ذلك أنه بداية لفرض الجانب الأمريكي شروطا تضر المصالح المصرية.

10– النتائج والتوصيات:

10–1 النتائج:

من خلال العرض السابق لأجزاء هذا البحث تبين أن اتفاق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية تحيط به تساؤلات عدة، فرغم أن التوجه السياسي والاقتصادي المصري قد استقر رأيه على أهمية هذا الاتفاق، إلا أن موقف الجانب الأمريكي ينتابه الغموض رغم التحسن الملحوظ في العلاقات السياسية، ومن خلال استعراض التجارب العربية يمكننا استخلاص مجموعة من الدروس المستفادة والتوصل للنتائج التالية:

– أكدت الدراسات النظرية والتجارب العملية أهمية اتفاقيات التجارة الحرة في تنمية الصادرات السلعية وتطويرها، فلا يمكن اغفال آثار اتفاقيات التجارة الحرة طويلة ومتوسطة المدى على أداء الصادرات المصرية السلعية، وعليه فإن تحديد فرص التصدير المحتملة يتوقف على أربعة معايير: توافر الميزة النسبية للمنتج عالميا، و تحقق معدل نمو مرتفع للطلب العالمي على المنتج، وقوة الروابط الأمامية والخلفية لهذا المنتج في الاقتصاد المصري ومن ثم قدرته على دفع النمو وتوليد فرص العمل، وأخيرا وجود طلب على المنتج من دول اتفاقيات التجارة الحرة، وتستحوذ خمسة قطاعات هي (المنسوجات، والصناعات الغذائية والمشروبات، والمواد الكيماوية، ومنتجات المعادن، والملابس والأقمشة) على النصيب الأكبر من إجمالي فرص التصدير المحتملة في المدى القصير.

– تواجه اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية العديد من العوامل التي تقف في طريق إبرامها على الرغم أن من أهمية التبادل التجاري بين مصر وأمريكا وأهمية الاستثمارات الأمريكية في مصر حيث تعد الولايات المتحدة ثالث أكبر مستثمر أجنبي في مصر، وتأتي مصر في الترتيب الثاني في الشرق الأوسط كثاني دولة تتلقى استثمارات أمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

– تعكس اتفاقيات التجارة الحرة التي انضمت إليها مصر استحواذ التجارة مع دول الاتفاقيات التجارية على النصيب الأكبر من التجارة المصرية سواء في إطار الاتفاقيات التجارية أو خارج إطارها مع ارتفاع درجة تركز الصادرات المصرية مع دول الاتفاقيات عنها في جانب الواردات.

– لم تستغل مصر الاتفاقيات التجارية مع الولايات المتحدة كما ينبغي سواء من خلال "المناطق الصناعية المؤهلة" أو "نظام التفضيل العمومي" فمازال هناك العديد من الفرص المحتملة وغير المستغلة في اتفاقيات التجارة بين البلدين.

– استفادة الصناعة المصرية من الكويز حتى الآن محدودة بجانب محدودية عدد الشركات التي استفادت فعليا منه.

– شهدت تجارب بعض الدول العربية الدول التي وقعت اتفاقات تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعا ملموسا في صادراتها مثل الأردن بينما اقتصرت لبعض الآخر على الاتفاق على التجارة في السلع والاستثمار دون التطرق للتجارة في الخدمات بأنواعها والمشتريات الحكومية والعمل وغيرها كما حدث في الاتفاق المغربي.

– إجمالا يستنتج أنه بالرغم من وجود معوقات قد تحول دون إبرام اتفاق تجارة حرة بين مصر والولايات المتحدة، إلا أنه مع تجدد المطالبة باستئناف المفاوضات لعقد اتفاقية تجارة حرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والتوجه السياسي والاقتصادي المصري الذي استقر رأيه على أهمية هذا الاتفاق فقد تتجدد المحاولات للتوصل لاتفاق التجارة الحرة بين البلدين.

10-2 التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة يمكن وضع بعض الاقتراحات في صورة توصيات حول مستقبل اتفاق التجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة:

– يجب أن يأخذ المفاوض المصري في الاعتبار تحقيق التوازن بين المصالح والمكاسب والخسائر المترتبة على الاتفاقية، وهذا ما تم نهجه في اتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوروبي، حيث تم إعفاء السلع الصناعية المصرية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي إعفاءً كاملا من أول يوم دخول الاتفاق حيز النفاذ في حين يتم التخفيض

التدريجي للواردات الأوروبية إلى مصر في فترة تصل إلى 15 عاما دون التطرق إلى أي موضوعات أخرى تتعلق بالتجارة.

– يستلزم الأمر أن يرفع الإنتاج المصري قدرته التنافسية ذاتيا ومستوى جودته ليتغلب على المعايير الصارمة التي ستواجهه في أسواق عديدة خلال المرحلة القادمة، وهذا يتطلب أن تعيد الدولة النظر في سياستها وقوانينها وإجراءاتها التي تحد من القدرة التنافسية للإنتاج المصري للتصدير وتقديم الحوافز التي تحقق للإنتاج المصري المنافسة العادلة على الإنتاج المثيل من الدول المنافسة التي تحظى بمميزات وحوافز متعددة تقدمها الحكومات.

– من المحاذير التي يتعين النظر إليها أن يقتصر الاتفاق على التجارة في السلع والاستثمار وما سيُتخذ حيالها من إجراءات لفتح الأسواق، دون التطرق للتجارة في الخدمات بأنواعها والمشتريات الحكومية والعمل ... وغيرها كما حدث في الاتفاق المغربي؛ حيث يسعي الجانب الأمريكي إلى الحصول على مميزات تفوق ما تم الاتفاق عليه في إطار منظمة التجارة العالمية وبما يتعارض مع المصالح المصرية.

–حتى تنجح اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة في تشجيع الصادرات المصرية يجب ربط اتفاقيات التجارة الحرة "باستراتيجية تنمية الصادرات" التي تتبناها الحكومة المصرية على أن تتضمن هذه الاستراتيجية معدلات النمو المستهدفة للصادرات السلعية، وأهم القطاعات والمجموعات السلعية، والأسواق الجغرافية المتنوعة الموجهة إليها.

– في حالة عدم اتمام اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية سيتعيّن على مصر زيادة إمكانيات هذه المناطق الصناعية المؤهلة إلى أقصى حدّ ممكن، فإذا كانت الأقمشة والمنسوجات تشكل الجزء الأكبر من المنتجات المصرية التي

تدخل السوق الأمريكي اليوم، إلا أنه يمكن إضافة مجموعة من السلع الجديدة إلى القائمة إذا استفادت مصر من "المناطق الصناعية المؤهلة" بشكل كامل. وفي المقابل قد يشمل أحد التنازلات المحتملة خفض نسبة المشاركة الإسرائيلية، وهو طلب مصري قائم منذ فترة طويلة.

قائمة المراجع

أولاً) المراجع العربية:

–أحمد عيد إبراهيم، "الآثار المتوقعة للمناطق الصناعية المؤهلة(كويز)على الصادرات المصرية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**, كلية التجارة وإدارة الأعمال, جامعة حلوان , 2008.

– آمال ضيف بسيوني يوسف, " القدرة التنافسية للاقتصاد المصري في ظل اتفاقية الجات دراسة تطبيقية علي القطاع الصناعي مع التركيز علي قطاع الغزل والنسيج **, رسالة دكتوراه غير منشوره**, كلية التجارة , جامعة قناة السويس، 2006.

– **حمد بن محمد بن حمد السعيدي** , "دور اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عُمان وأمريكا في تعزيز حجم التبادل التجاري" ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، 2016

– سميحة فوزي، ندى مسعود، "مستقبل الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة في ظل القواعد الجديدة للتجارة العالمية"، **المركز المصري للدراسات الاقتصادية**، ورقة عمل 2003

– هناء خير الدين، سميحة فوزي، ليلى الخواجة ،"اتفاقية التجارة الحرة المصرية–التركية: ما هي المكاسب المتوقعة؟، **المركز المصري للدراسات الاقتصادية**، 1999

- **البنك المركزي المصري** – التقرير السنوي ٢٠١٩/٢٠٢٠

-**الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء**، النشرة السنوية 2020،2021

- **صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات**، القاهرة

- **وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية**، التقرير الخاص بتقييم الاتفاقيات التجارية التفضيلية المنضمة إليها جمهورية مصر العربية، وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم 1312 لسنة 2020

- **وزارة المالية ولاقتصاد الوطني** – البحرين- 2022

ثانياً) المراجع الأجنبية:

-Ahmed Galal & Robert Lawrence," Egypt-US and Morocco-US Free Trade Agreements", The Egyptian Center for Economic Studies (ECES), 2003

-Ahmed Ghoneim & Miria Pigato," EGYPT AFTER THE END OF THE MULTI-FIBER AGREEMENT: A COMPARATIVE REGIONAL ANALYSIS", The Egyptian Center for Economic Studies (ECES), 2006

-Amal Refaat," ASSESSING THE IMPACT OF THE QIZ PROTOCOL ON EGYPT'S TEXTILE AND CLOTHING INDUSTRY", The Egyptian Center for Economic Studies (ECES), 2006

- Ministry of Trade and Industry (Egypt) .

-World Bank, https://www.worldbank.org

-World Trade Organization ,WORLD TRADE REPORT 2020 World Trade Statistical Review, Retrieved August 10th,2020 from the World Wide Web: https://www.wto.org

-www.capmas.gov.eg

-www.eces.org.eg

-www.investinegypt.gov.eg

www.qizegypt.gov.eg